كرزاي وزرداري أعلنا دعمهما لإقامة مكتب سياسي للحركة في قطر

أفغانستان وباكستان تدعوان «طالبان» للحوار

لندن - «وكالات»: قال الرئيس الأفغاني حامد كرزاي ونظيره الباكستاني آصف علي زرداري في اجتماع ببريطانيا مع رئيس الوزراء ديفيد كاميرون إنهما سيعملان على تسريع عملية السلام في أفغانستان، قبل انسحاب القوات الأجنبية من هناك عام 2014.

كما أعلن الرئيسان دعمهما لمشروع إنشاء مكتب سياسي لحركة طالبان في قطر بغية تسهيل الحوار في بلد ثالث، وطالبا الحركة بالانخراط في عملية المصالحة والحوار.

وعبر كرزاي عن أمله بان تقيم كابل وإسلام اباد في المستقبل علاقات أخوة وحسن جوار «وثيقة جدا»، فيما قال زرداري من جهته إن السلام في أفغانستان يعني السلام في باكستان.

كما قال كرزاي وزرداري إن هدفهما هو العمل من أجل إقامة شراكة إستراتيجية بين أفغانستان وباكستان، وإنهما يأملان بتوقيع اتفاق لتعزيز العلاقات بينهما في القضايا الاقتصادية والأمنية، بما في ذلك التجارة وإدارة الحدود في وقت لاحق من هذا العام.

وقال بيان صادر عن الحكومة البريطانية بختام المحادثات إن كل الأطراف اتفقت على ضرورة العمل من أجل المصالحة بأفغانستان وتعهدت باتخاذ كل الإجراءات للوصول إلى اتفاق حول السلام في الأشهر الستة المقبلة.

وذكر البيان أن كرزاي وزرداري قررا أيضا اتخاذ إجراءات لتعزيز تنسيق عمليات الإفراج عن عناصر طالبان المعتقلين في باكستان بهدف دعم عملية السلام والمصالحة. ودعا البيان المشترك الذي صدر في ختام القمة الثلاثية حركة طالبان إلى الدخول في حوار مع الحكومة الأفغانية، بعد افتتاحها مكتبا في الدوحة لإجراء مفاوضات السلام.

كاميرون متوسطا كرزاي وزرداري

وقال كاميرون، الذي تنشر بلاده حاليا في أفغانستان حوالي 9000 جندي يشكلون القوة الأجنبية الثانية، إنه يوجه نداء إلى طالبان. كما قال في مؤتمر صحافي مشترك في ختام المحادثات «لقد حان الوقت لكي يشارك الجميع في عملية سلمية وسياسية في أفغانستان».

وحسب وكالة الصحافة الفرنسية، بعد دعم باكستان التي ساندت نظام طالبان بين 1996 و2001، حاسما لإرساء السلام في أفغانستان المجاورة لها بعد رحيل قوات حلف شمال الأطلسي «ناتو». يشار في هذا الصدد إلى اتهامات متكررة من واشنطن وكابل لباكستان بزعزعة الإستقرار في أفغانستان.

وقد رحبت السلطات الأفغانية أخيراً بإفراج باكستان عن عشرات من سجناء طالبان في الأشهر الأخيرة، ورأت أن ذلك يوفر فرصة لإقناع قيادة الحركة بالانضمام إلى طاولة المفاوضات. من جانبها بدأت أفغانستان بإطلاق مئات من عناصر طالبان رغم مخاوف واشنطن بأن يعود هؤلاء إلى القتال مجددا.

من ناحية أخرى، لم يصدر عن طالبان أي رد فعل فوري على ما أعلن في بريطانيا، لكنها كانت قد قالت أخيرا إن هدف فتح مكتب لها في قطر هو التحدث مع الولايات المتحدة، لكنها علقت في مارس الماضي المحادثات التمهيدية بعد رفض واشنطن الإفراج عن معتقلين للحركة في غوانتنامو. كما رفضت طالبان علنا التفاوض مع كابل.

يذكر أن المحادثات الثلاثية، التي استضافها رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بمقره الريفي تشيكرز بضواحي لندن، تعد الثالثة من نوعها بعد جولتين في كابل ونيويورك العام الماضي، وشارك فيها وللمرة الأولى وزراء الخارجية وقادة الجيش ورؤساء أجهزة الاستخبارات في الدول الثلاث.

واشنطن وسول تلوحان لبيونغ يانغ بالعقوبات

عواصم - «وكالات»: تعتزم الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، الرئيسة الدورية لمجلس الأمن الدولي، فرض مزيد من العقوبات على كوريا الشمالية في حال أقدمت على تجربة نووية ثالثة تعهدت بإجرائها وفق ما أفادت مصادر حكومية في سول.

ونقلت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء عن مسؤول بارز بالخارجية في سول قوله «نتشاور مع الحلفاء المعنيين حول التدابير ضد كوريا الشمالية».

وأوضح أن «النقاش في مرحلته الأولى وأن الحكومة «الكورية الجنوبية» تسعى جاهدة لوضع عناصر جديدة في عقوبات محتملة».

كما نقلت الوكالة عن مصدر حكومي -طلب عدم الكشف عن هويته- قوله إنه بموجب مبدأ اعتماد قرار جديد للأمم المتحدة بفرض عقوبات على بيونغ يانغ في حال إجرائها لتجربة ثالثة «فإن كوريا الجنوبية، كرئيس لمجلس الأمن الدولي، ظلت تناقش المحتويات الرئيسة للقرار مع الولايات المتحدة».

وقال المصدر إنه بالإضافة إلى اعتماد القرار 2087، فإن سول تدرس «تدابير مضادة جديدة كليا تتعلق بالقطاع المالي لكوريا الشمالية والأنشطة المحرية».

على صعيد متصل، اتفق وزير الخارجية الأميركي جون كيري -في مكالمة هاتفية- مع نظيره الكوري الجنوبي كيم سانغ هوان على التأكيد على معاقبة بيونغ يونغ في حال أجرت تجربتها النووية.

اليابان تتهم الصين بمحاولة استهداف «سفينة حربية»

طوكيو «وكالات» - قالت هيئة الاذاعة والتلفزيون اليابانية امس إن سفينة صينية صوبت نوعا من الرادار عادة ما يستخدم للمساعدة في توجيه الصواريخ على سفينة تابعة للبحرية اليابانية قرب جزر متنازع عليها في بحر الصين الشرقي مما دفع حكومة اليابان للاحتجاج لدى الصين.

وقال وزير الدفاع فيما بعد إن الواقعة حدثت يوم 30 يناير.

وتصاعد في الشهور القليلة الماضية نزاع قديم على الجزر التي تعرف باسم سينكاكو في اليابان ودياويو في الصين لدرجة دفع البلدين بطائرات مقاتلة كما تقوم سفن من البلدين بدوريات في مياه قريبة.

وتعطي المخاوف من تصاعد مواجهات بين الطائرات أو السفن من البلدين إلى اشتباك غير مقصود دفعة لمساعي تهدئة التوتر من بينها قمة محتملة بين زعيمي اليابان والصين.

لكن وعلى الرغم من ظهور أمل بهدوء التوتر بين البلدين والذي بدأ عندما اشترت اليابان الجزر في سبتمبر أيلول فإن اتعداما كبيرا للثقة ومشاعر قومية متأججة يعنيان أن أي تقارب سيكون هشا على الأرجح

القوات الفرنسية تستعد للانسحاب من كيدال ... غداً

مالي: «الطوارق» يتمسكون بالانفصال

عواصم «وكالات» - قالت الحركة الوطنية لتحرير ازواد التي نشرت مقاتلين شمال شرقي مالي، إنها ما لا تزال تطالب بالاستقلال، في وقت تستعد فيه القوات الفرنسية لتسليم مدينة كيدال للقوات المالية والإفريقية.

وقال المسؤول الإعلامي للحركة التي تمثل طوارق مالي، إنها لم تتخل عن مطلب الاستقلال عن مالي التي ترفض تماما مبدأ الانفصال. وكانت الحركة قد أعلنت من جانب واحد في مارس الماضي قيام دولة للطوارق في شمال مالي عقب انقلاب عسكري في باماكو أطاح بالرئيس السابق موسى توري. بيد أن مجموعات إسلامية مسلحة بينها حركتا أنصار الدين والتوحيد والجهاد في غرب افريقيا فضلا عن منشقين عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، سرعان ما طردوا مقاتلي حركة ازواد، واستولوا على المدن الرئيسية في شمال مالي وهي تمبكتو وغاو وكيدال قبل أن تطردهم منها القوات الفرنسية مؤخرا.

وكانت حركة ازواد قد وافقت مؤخرا على إجراء محادثات سلام مع الحكومة المالية، في حين أعلن الرئيس المالي ديونكوندة تراوري أن حكومته مستعدة للتفاوض مع الحركة بشرط تخليها عن مطلب الانفصال.

وتقول تقارير صحافية إن مسلحين من حركة ازواد يسيّرون دوريات تعمل بالتنسيق مع الجيش التشادي في مدينة كيدال «1500 كلم شمال شرقي باماكو» بعدما انسحبت منها الجماعات المسلحة.

تتمات

منصة الاستجوابات

التجاوزات والمخالفات التي رصدها القلاف في المواصلات.

واعتبر القلاف في صحيفة استجوابه أن الوزير الأذينة قد خالف قسمه وقام باتخاذ قرارات أخلت بمبدأ الأمانة والصدق، مشيرا إلى أن ذلك سوف يتضح من خلال الإجابات على الأسئلة التي أرفقت في صحيفة الاستجواب.

وأوضح أيضا أن استجوابه يتضمن: «قيام الوزير بإعادة مجموعة من القياديين إلى مناصبهم، بعد ان تم التحقيق وإدانتهم من قبل لجان شكلت في الوزارة وضرب الوزير تقرير الإدانة التي صدرت والتي قام الوزير السابق باتخاذ قرارات بشأنها عرض الحائط، مما يؤدي الى ما يوصف بالإخلال الوظيفي، بل زاد على ذلك بان أعاد من أدين من قبل لجنة التحقيق الى مناصب أرقى وكانهم يكافئ المسيء، وكل ذلك مما هو واضح ان هذه القرارات التي قام بها قائمة على الانتفاع والمحسوبية وأدت الى الإضرار بالصالح العام».

أضاف أن الاستجواب تضمن أيضا «تجاوزات وقعت في الوزارة وقد وجهت مجموعة أسئلة للوزير حولها، واعتبر هذه الأسئلة جزءا من مادة الاستجواب».

وقال القلاف: «تقدمت للوزير بمظلومية احد قياديي الطيران المدني، ووعدني الوزير بتشكيل لجنة تحقيق حول مظلومية هذا القيادي، وأتفاجأ بانه قد أخلف وعده وراوغ وتملص من مسؤولياته، بما يؤكد الشخصانية في السلوك وليس المهنية، فلا بر بالقسم ولا وفى بالوعد، وتبقى المظلومية قائمة».

أما محاور استجواب التميمي وحماد فتدور حول «عقد الداو»، وشركة شل، وتعيينات شركة النفط، والمصافي، وعقد الشراكة بين شركة البترول الكويتية وشركة «ديلك» الإسرائيلية.

وقد وصف النائب سعدون حماد إجابة وزير النفط عن الشراكة في «الداو» بأنها «غير مكتملة، رغم انه مستشار لهذه الشركة ووقع عقدا بالنفط المدعوم لصالحها، ويتقاضى راتبا منها، وعليه ندعوه للاستقالة من الوزارة».

وأكد حماد ان المحاور ستفند على منصة الاستجواب، وكلها تدور في حدود صلاحيات واختصاصات وزير النفط، مشددا على أن محور الشراكة مع إسرائيل وحده كاف للإطاحة بالوزير.

من جهته أوضح النائب عبدالله التميمي أن «الاستجواب مستحق، وللمحاور من اختصاص وزير النفط» مطالبا الوزير حسين «بأن يجهز نفسه للرد عليها، فالمواجهة ستكون ساخنة».

وفي سياق متصل قال النائب نواف الفزيع إنه يؤيد ما ذهب إليه النائبان حماد والتميمي بشأن استجواب وزير النفط، مضيفا: «موقفي مستمر في تأييد الاستجواب».

وكان وزير النفط هاني حسين قد رد على موضوع الترقيات بقوله: «شكلنا لجنة تحقيق خاصة في الترقيات النفطية من قبل أعضاء خارجيين فور معرفتنا بالتظلمات، وأعطيناهم الصلاحيات الكاملة بالنظر بهذا الموضوع، وتوصياتهم ملزمة لدينا»، وأقر المجلس تكليف لجنة العرائض والشكاوى في التحقيق بالتعيينات النفطية، وذلك بتأييد 25 نائبا ورفض 23 بحضور 48 من أعضاء المجلس.

في الإطار ذاته أكد وزير المواصلات سالم الأذينة ان الاستجواب حق دستوري لنائب مجلس الامة، موضحا في الوقت نفسه انه سيطلع على محاور الاستجواب المقدم له من قبل النائب حسين القلاف وإعداد الردود عليها.

وذكر الوزير الاذينة في تصريح أدلى به عقب إعلان النائب القلاف تقديم استجواب له، انه لم يطلع على لجان التحقيق التي يقصدها النائب للستجوب حسب ما جاء في صحيفة الاستجواب «بسبب وجود العديد من لجان التحقيق التي جرت في الوزارة».

وبخصوص الاسئلة «المقدمة اليه من النائب القلاف» قال انه «تم اعداد الكثير من الاجوبة لها وهي قيد المراجعات لاسيما ان هناك جهات عديدة تحت مسؤوليته «أي الوزير الاذينة» وسيتم ارسالها في وقتها المحدد».

وبين ان من مهام السلطة التشريعية مراقبة عمل الحكومة متمنيا الاستمرار في التعاون «مثلما تم منذ بداية عمل هذا المجلس المبني على التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

ولدى سؤاله عن امكانية تراجع النائب حسين القلاف عن استجوابه له، رد الوزير الاذينة قائلا: «هذا امر عائد للنائب وأمر يخصه وللنائب مكانته العزيزة».

من ناحيته أكد رئيس مجلس الأمة علي الراشد أن الاستجواب حق دستوري لكل نائب، مستدركا بالقول: كنا نتمنى دائما ان يتم التدرج في المساءلة ولكن في النهاية القرار لصاحب الاستجواب، وشدد على أنه «لا سلطان على من يريد استخدام حقه في تفعيل اداة الاستجواب».

وعن ما اذا كنا سنشهد مناقشة أكثر من استجواب في الجلسة المقبلة أوضح الراشد ان هذا الامر سابق لأوانه، ويجب ان ننتظر لنعرف الاستجوابات التي ستقدم وتوقيتها وما اذا كان هناك طلب بالتأجيل أم لا.

وأوضح الراشد انه تسلم استجواب النائب حسين القلاف لوزير المواصلات، مشيرا الى انه ابلغ الحكومة بهذا الاستجواب، كما ادرجه على جدول اعمال جلسة المجلس المقبلة المقررة 19 الجاري.

في موضوع آخر أدان رئيس مجلس الامة علي الراشد الاعتداء الصهيوني على سوريا، مؤكدا رفضه لاستغلال هذا الكيان الظروف التي تمر بها الشقيقة سوريا من اجل ضرب جزء من الأمة العربية.

وقال الراشد في تصريح للصحافيين في مجلس الامة رغم موقفنا الواضح مما يجري في سوريا، وهذا الموقف بالتعاون مع اشقائنا في دول مجلس التعاون، ورغم تمنياتنا بوقف القتال وما يحصل في الشقيقة سوريا، إلا ان ذلك لا يمكن ان يكون مبررا لهذا الكيان لاستغلال الظروف هناك لضرب جزء من الأمة العربية.

إلى ذلك أعلن النائب عادل الخرافي أنه ليس في مخيلته التقدم باي استجواب خلال دور الانعقاد الحالي، «ما لم تحصل كبيرة تبرر ذلك» موضحا أنه رغم بعض الملاحظات والتحفظات التي يبديها على أداء بعض الوزارات كوزارة الكهرباء والماء، فإنه يفضل التدرج في استخدام الأدوات الدستورية ومتابعة الوزراء بالأسئلة البرلمانية، وأعرب عن أمله في أن يتحسن أداء الوزارات التي عليها ملاحظات معينة.

إقرار «التأمين ضد البطالة»

من فوضى وارباك في اروقة قصر العدل.

وأفاد عدد من النواب المعارضين للمقترح السابق بأن هذا الموضوع يدخل في صلب اختصاصات السلطة التنفيذية وليس السلطة التشريعية المعنية بالتشريع والرقابة مؤكدين ضرورة عدم اعطاء الموضوع أكثر من حجمه والاكتفاء بسؤال برلماني يوجه الى الوزير المختص.

من جانب آخر وافق المجلس على عدد من الرسائل الواردة منها رسالتان من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد يطلب في أولاهما موافقة المجلس على قيام اللجنة بمناقشة سياسة القبول بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات الخاصة ومشكلة تعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والهيئة وسائر الوظائف الاشرافية في الهيئة.

واختصت الرسالة الأخرى بطلب رئيس اللجنة التعليمية موافقة المجلس على قيام اللجنة بمناقشة دور المجلس الاعلى للتعليم في تطوير وتقدم العملية التربوية والمشاكل المتعلقة بالمناهج والرسوم الدراسية بمدارس التعليم الخاص.

وأحال المجلس على الحكومة مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم «6» لسنة 2010 في شان العمل بالقطاع الاهلي بعد مناقشته والموافقة عليه بالاجماع في مداولتيه الأولى والثانية.

ونصت المادة «9» المعدلة من القانون على أن «تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية ملحقة ويشرف عليها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وتتولى الاختصاصات المقررة للوزارة في هذا القانون وكذلك استقدام العمالة الوافدة بناء على طلبات أصحاب العمل ويصدر بتنظيمها قانون».

فيما نصت المادة «10» للعدلة على أن «يحظر على صاحب العمل تشغيل عمالة وافدة ما لم تأذن له الوزارة ولا يجوز لصاحب العمل أن يستقدم عمالا من خارج البلاد أو أن يستخدم عمالا من داخل البلاد ثم يعمد الى عدم تسليمهم العمل لديه أو يلبث عدم حاجته الفعلية لهم ويتكفل صاحب العمل بمصاريف عودة العامل الى بلده وفي حالة انقطاع العامل عن العمل والتحاقه بالعمل لدى الغير يتكفل الاخير بمصاريف عودة العامل الى بلده بعد تقديم بلاغ تغيب بحق العامل من صاحب العمل الاصلي».

ووافق المجلس في المداولة الاولى على مشروعي قانون أولهما في شان الهيئة العامة للقوى العاملة والآخر في شان التامين ضد البطالة والاقتراحات النيابية المقدمة بهذا الشان بعد مناقشته والتصويت عليه.

ورفض المجلس طلب النيابة العامة الاذن برفع الحصانة النيابية عن الأعضاء صفاء الهاشم ونبيل الفضل وعبدالحميد دشتي بعد مناقشة تقارير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بهذا الشان والتصويت عليها.

ورفض 24 عضوا من اصل 39 عضوا حاضرا طلب النيابة الاذن برفع الحصانة عن العضو صفاء الهاشم في قضية جنح صحافة فيما رفض 26 عضوا طلب رفع الحصانة عن العضو نبيل الفضل في قضية جنايات المباحث ورفض 24 عضوا اذن رفع الحصانة عن العضو عبدالحميد دشتي في قضية جنح مرئي ومسموع.

وصوت 21 عضوا من اصل 37 عضوا حاضرا على رفض الحصانة عن العضو نبيل الفضل في قضية جنح صحافة.

ورفع بعد ذلك رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد الجلسة مدة ربع ساعة لأداء الصلاة.

وفي جلسة أمس اوضح وزير التربية وزير التعليم العالي د.نايف الحجرف انه سيعلن عن آلية جديدة لرسوم المدارس الخاصة نهاية شهر فبراير الجاري.

الشمالي: لجنة

تتخذها اللجنة بشان تقييم املاكه».

جاء ذلك في رد للوزير الشمالي أمام الجلسة العادية لمجلس الامة أمس على رسالة واردة من رئيس لجنة الشكاوى والعرائض البرلمانية النائب حسين القلاف حول شكوى عدد من المواطنين في شان عدم اعطاء عدد من المواطنين القيمة المستحقة لعقاراتهم في احدى مناطق البلاد من قبل لجنة التثمين.

وقال الوزير الشمالي «هناك جانبان للتثمين أولهما يتعلق بالمجلس البلدي وما يراه من تثمين لصالح المصلحة العامة والآخر بمن يشتري العقار» مؤكدا ان رئيس وأعضاء لجنة التثمين الحالية «من خيرة رجال الكويت وجميعهم على معرفة تامة وخبرة كاملة بكل ما يتعلق بالعقار ويستطيعون تثمين المتر الواحد من المساحة في اي موقع كان».

وأشار الى ممارسات خاطئة ارتكبت داخل اللجنة السابقة بما أفضى في البداية الى تقييم المتر الواحد في منطقة جليب الشيوخ باعلى من سعره الحقيقي مشددا على أن القيمة الاخيرة لسعر المتر الواحد هناك «قيمة صحيحة بعد ان تم ارجاع الاسعار الى وضعها الطبيعي»، وأكد انه «لا ضغوط مورست على المواطنين الشاكين ولا ظلم في شان القيمة التي قدرت بها مساحات املاكهم بل أعطيت لهم جميع حقوقهم وتم تقييم المتر باكثر من سعره».

وأوضح ان لجنة التثمين «لجنة محايدة لا يشكلها وزير المالية فقط بل من قبل مجلس الوزراء وهي موجودة في القانون وللحكومة الحق في الذهاب الى هذا الجانب».

يذكر أن رئيس لجنة الشكاوى النائب القلاف اشار في رسالته للمجلس الى تظلمات قدمها الشاكون بشان ضغوط مورست عليهم للتريث في قبول قيمة التثمين الاولية وقيام اللجنة بعد ذلك بعرض قيمة تثمين اقل لاملاكهم ما يعني وقوع ظلم عليهم من قبل اللجنة المذكورة وهو الامر الذي فنده الوزير الشمالي.

«المواصلات»: تأجيل

وقال مدير ادارة العلاقات العامة في الوزارة الدكتور احمد الحسيني في تصريح صحافي أمس ان الوزارة بادرت الى اتخاذ هذا القرار بناء على تعليمات وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون الاسكان المهندس سالم مثيب الاذينة لمشاركة المواطنين والمقيمين الاحتفالات بالاعياد.

وأضاف الدكتور الحسيني ان الوزارة عملت على تنفيذ نظام القطع الآلي المبرمج منذ سنوات عدة «حيث كان له الاثر البالغ في حث المشتركين على تسديد المبالغ المالية المستحقة للوزارة وذلك عبر آلية معينة تعتمد على بث الرسائل التحذيرية قبل القطع في حال عدم سداد المشتركين».

وذكر في هذا الصدد ان السقف المالي المعتمد لادراج رقم الهاتف الى قائمة القطع المبرمج هو 50 ديناراً كويتيا للهواتف المنزلية و 100 دينار بالنسبة للهواتف التجارية مبينا ان الهواتف التي تم سلفا الاتفاق على تقسيط مبالغها المستحقة تقطع الخدمة عنها آليا عند التاخر في تسديد القسط الشهري المستحق.

الكويت ترحب

بمشاركة كافة مكونات المجتمع البحريني.

وحث الشيخ محمد العبدالله الشعب البحريني الشقيق للتجاوب مع هذه الدعوة المخلصة لما فيه مصلحة مملكة البحرين العزيزة واستقرارها وبما يعود بالخير والرفاه على مواطنيها.

واختتم الشيخ محمد العبدالله تصريحه بالاعراب عن تمنياته بان تكلل هذه الجولة من الحوار بالتوفيق والنجاح تعزيزا للوحدة الوطنية للمملكة والحفاظ على سيادتها في ظل القيادة الحكيمة لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

الخالد: حذار

الوزاري التحضيري لمؤتمر القمة الاسلامي في دورته الـ12 التي ستلتئم اليوم بالقاهرة ان مؤتمر المانحين للاوضاع الانسانية في سوريا الذي استضافته دولة الكويت في الـ30 من الشهر الماضي حظي باشادة وترحيب ومباركة لدور دولة الكويت في استضافة المؤتمر.

واضاف ان القضية السورية تتطلب وقفة جادة لمتابعتها مشيرا الى ان مؤتمر الكويت للمانحين للاوضاع الانسانية في سوريا «هو مسار يعالج القضايا الانسانية والأمور الملحة للشعب السوري في الداخل والخارج».

واكد ضرورة الا تغفل الدول الاسلامية ان للشعب السوري آمال وتطلعات لرسم مستقبله بنفسه مشيرا الى ان هذا هو ما تؤكد عليه الكويت دائما عبر علاقاتها العربية والاسلامية.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية اعتبر الشيخ صباح الخالد الصباح انها «قضية محورية وهي الأساس في كل الاجتماعات التي تشارك فيها دولة الكويت سواء عربية او اسلامية او دولية وتهم كافة الدول العربية والاسلامية».

وقال ان هناك مستجداً بالنسبة للقضية الفلسطينية وهو ما تم مؤخرا في الجمعية العامة للامم المتحدة في 29 نوفمبر 2012 بحصول فلسطين على دولة غير عضو بصفة مراقب في الامم المتحدة مشيرا الى ان هذا الوضع أعطى أهمية قانونية حيث اصبح لدولة فلسطين وضع قانوني يختلف عما كانت عليه في السابق. وأكد وزير الخارجية مجددا أن قضية فلسطين هي القضية الجوهرية مضيفا أن هناك الكثير من القضايا المتفق عليها بشان التحرك المقبل لقضية فلسطين. وحول جدول أعمال مؤتمر القمة الاسلامي قال الشيخ صباح الخالد ان جدول الأعمال حافل بقضايا غاية في الأهمية مثل القضية السورية وفلسطين والوضع في مالي اضافة الى الاهتمام في تنفيذ الخطة العشرية التي اعتمدت في مؤتمر مكة عام 2005.